يقول التقرير الذي اصدره المكتب الاقليمي لشرق المتوسط المتخصص بشؤون الايدز وابحاثه وتوثيق المعلومات والاحصاءات بشأنه ، عام ٢٠٠٠ ، ان عدد الاصابات بالايدز (١٠٨) حالات فقط ، وبذلك يعد العراق واحداً من اقل بلدان العالم اصابة بالمرض ، ويقول التقرير ان ذلك يعود إلى المناخ الثقافي والديني الذي يحرم العلاقات الجنسية خارج الزواج ، والقيود التي كانت مفروضة على السفر وقلة الاختلاط بالعالم الخارجي ، اضافة إلى البرنامج الصارم الذي كان مطبقاً ايام النظام المباد لمراقبة مرضى الايدز وفحص الوافدين.

حقائق عن الايدز في العراق

صافي الياسري

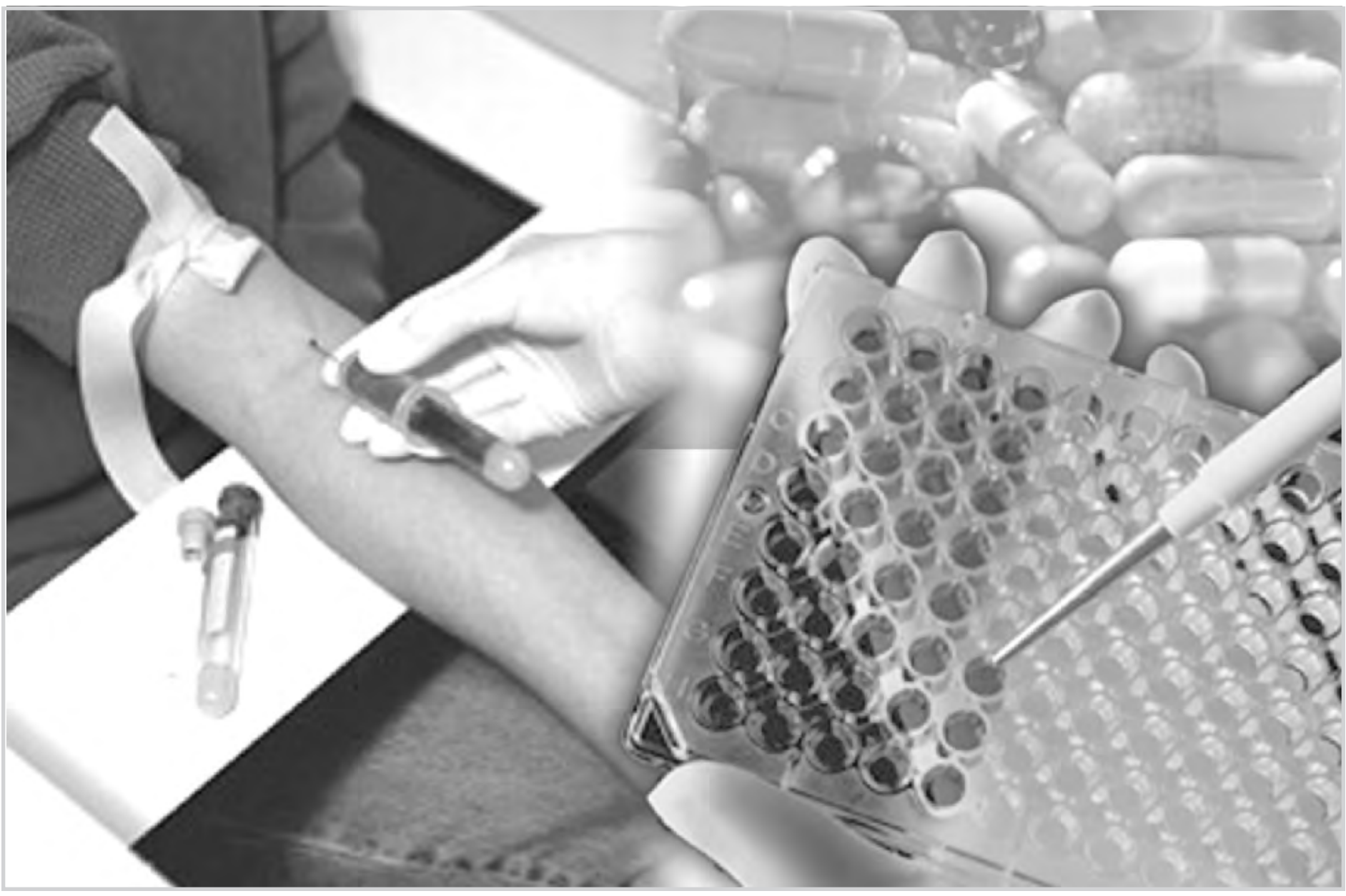

ويبدو ان التقرير كما هو واضح لم يأخذ بعين الاعتبار سياسة النظام السابق القائمة على التعمية في مثل هذه الامور ومنع نشر الحقائق ولهذا فان رقم (١٠٨) المعلن عنه كرقم نهائي لعدد حالات الاصابة بالايدز في العراق، لا يمكن اعتماده رقماً حقيقياً، بل يجب علينا ان نعيد النظر فيه.

بل حتى هذا الرقم لم يكن معلوماً جماهيرياً، وانما هو رقم متداول على نطاق ضيق سيشمل الدوائر المتخصصة وذات التماس المباشر بتطورات المرض والمرضى وضعاً واعداداً. وبين الحين والآخر كنا نقرأ تصريحات عدد من المسؤولين الصحفيين، او نشاهدهم على شاشات التلفاز وهم يؤكدون خلو العراق من الاصابة بمرض الايدز تماماً.

ولهذا فان المعلومات الواردة في هذا التقرير لم يكن قد سبق لها ان نشرت في زمن النظام المباد، وهي مستقاة من دراسة سريرية - هي الاولى والاخيرة - التي اجريت على مرضى الايدز في بغداد، ومنعت السلطة السابقة نشرها، ويحتفظ الدكتور طارق عبد السوداني الطبيب العراقي المقيم في روما بنسخة منها اطلعنا مشكوراً على ما ورد فيها، وهذه الدراسة قام بها احد طلبة الدكتوراه في الطب الباطني كأحد مستلزمات الحصول على شهادة الدكتوراه وقد تم اجراؤها بين عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨،

وتفيد هذه الدراسة بان العدد الكلي للاشخاص المصابين بفايروس العوز المناعي في بغداد وحدها بلغ ١٣٥ حالة بقي منهم على قيد الحياة خمسون شخصاً في نهاية آب عام ١٩٩٨ تتراوح اعمارهم بين سنتين إلى ٤٨ سنة (واجدني غير مقتنع مرة اخرى بدقة الرقم، وانا افهم جيداً وضع المجتمع العراقي، ونظرته إلى المصاب بهذا المرض مما يعني ان العديد من الذين شكوا بانهم من المصابين بهذا المرض، كتموا الامر ولم يراجعوا الجهات ذات الاختصاص).

وتمضي الدراسة لتثبيت ان ٨٢٪ من الحالات هي بين الرجال وان اغلبهم كانوا يعانون مرض نزف الدم (الهيموفيليا) وقد تم نقل العدوى اليهم عن طريق مشتقات الدم باستثناء رجلين كانا يعيشان خارج القطر، اما النساء فانهن اخذن العدوى من ازواجهن عدا واحدة كانت (بائعة هوى) لم يعرف مصدر اصابتها، وكان هناك ثلاثة اطفال مصابين بالفايروس اخذوه من امهاتهم. وقد تعاملت السلطات الصحية العراقية مع المصابين بفظاظة واهمال وقسوة، واحرقت جثث الموتى منهم، مما اشاع جواً ارهابياً، ورعباً متزايداً بين المصابين، منع العديدين من اجراء الفحوصات الطوعية خشية اكتشافهم انهم من المصابين بالفايروس ووضعهم في القائمة السوداء.

* كيف تسلل الينا وما حجمه وعدد اصاباته؟

وكان البرنامج الوطني لتقويم الوضع في البلاد فيما يخص مرض الايدز، قد بدأ عام ١٩٨٦، بعد ان اضطرت السلطات الصحية إلى الاعتراف (سرياً) بان هناك اصابات بالمرض حدثت في البلد ويجب التعامل معها، ولكن العراق كان في حالة حرب مع ايران، الامر الذي عطل جهوداً جدية وحقيقية للتعامل مع المرض وتحديد طبيعة وكيفية وصوله إلى العراق وعدد الاصابات الحقيقي.

وافتصر البرنامج على فحص الوافدين إلى العراق، وفحص عينات من دماء المتبرعين، وايضاً اجراء فحص عشوائي غير منظم لبعض المجاميع التي يمكن القول ان خطورة اصابتها بالمرض على درجة اعلى من سواها، وقد كان يعتمد احياناً على فحص المرضى الذين يراجعون بسبب امراض جنسية اخرى، دون ان يعلم هؤلاء، ودون ان يخبرهم احد.

كان هذا يتم من قبل ملاكات المختبرات المتخصصة في وزارة الصحة، وكان ثمة تقصير خطر يتجلى في عدم فحص عينات من الدم المستورد من الخارج لتغطية حاجة الجرحى والمصابين بسبب الحرب، الامر الذي ادى إلى كارثة سنتحدث عنها لاحقاً.

كما كانت هذه المختبرات تتحرى الاصابة بالايدز في حالات الاصابة بمرض نزف الدم الوراثي، ومن هذه الحالات اكتشفت اغلب الاصابات المعلن عنها بمرض الايدز في العراق، فهؤلاء هم الاكثر عرضة للاصابة بسبب احتياجهم المستمر للدم ومشتقاته، وقد كانت اصاباتهم ناتجة عن تسلمهم مشتقات الدم المستوردة قبل عام ١٩٨٥، وهي السنة التي اصبح فيها اختبار الفايروس عملياً وواسع الانتشار.

وقصة الشركة الفرنسية التي وردت إلى العراق مشتقات الدم التي قيل انها ملوثة، شاعت في عموم العراق.

وقد قامت السلطات الصحية بعد اكتشافها هذه الاصابات ليحجز المصابون وزوجاتهم واولادهم في مجمعات خاصة وفي ظروف سيئة وتعامل اسوأ، الا انه بعد عام ١٩٩١ وبعد الضغوط التي مارستها منظمات حقوق الانسان، تم الافراج عنهم بشروط، حتى انهم منعوا من الاختلاط الحر بالمجتمع والزواج دون معرفة السلطات الصحية، ومنعوا من ارتياد المدارس والجامعات ومزاولة الوظائف الرسمية، ومن طلب العلاج إلا من مراكز محدودة وكانوا مرغمين على الحضور شهرياً في الاقل لتسلم حصة تموينية اضافية وراتب موظف عادي (ونحن نعلم ان هذا الراتب لا يسمن ولا يغني من جوع فهو لم يتجاوز الثلاثة آلاف دينار في ظرف اقتصادي صعب وصل التضخم فيه إلى اقصى درجاته حتى ان هذه الثلاثة آلاف دينار لم تكن لتزيد قيمتها عن دولار ونصف في احسن حالات الدينار العراقي) وقد تم اخذ موافقاتهم الخطية على كثير من المحظورات التي ان هم خالفوها تعرضوا لعقوبات ربما وصلت إلى حد الاعدام.

وكان اكثر المصابين مرة واحد منهم كان بائع سكائر، وهو في السابعة عشرة من عمره، وهو أمي، فقد حظرت عليه المدرسة وليس لدى عائلته امكانية مادية لتوفر له الدراسة الخصوصية وحين تسأله عن (الايدز) تكتشف انه لا يملك اية فكرة وليست لديه اية معلومات عنه وكل ما يعرفه انه اصيب به لانه كان يعاني مرض (الهيموفيليا) (مرض نزف الدم الوراثي) كما تفيد الدراسة السريرية التي نوهنا بها، وتذكر هذه الدراسة ايضاً شاباً اخر في العشرين من عمره وهو (وسيم وانيق) ولا يوحي مظهره بالاصابة بالمرض بعد، وهو يأتي كل شهر إلى (مركز الايدز) مع والدته، وتنقل الدراسة عنه قوله (انه معجب بابنة جيرانه ويتمنى ان يخطبها، الا انه لا دينه ولا اخلاقه يسمحان له بان ينقل إلى شخص آخر مرضاً يعلم انه مميت في النهاية ويقول: كيف اتزوج وانا اعرف اني ساتركها ارملة، وان صار لي اطفال منها فانهم سيصبحون يتامى مبكراً هذا ان لم يصابوا بالمرض ايضاً فاجمع عليهم اليتم والمرض) ولم تذكر الدراسة كيف اصيب هذا الشاب بالمرض.

رجل آخر في الاربعين من عمره، يعاني نزف الدم ايضاً لم يعرف انه مصاب بالفايروس حتى وقت متأخر بعد ان نقل الفايروس إلى زوجته ومنها إلى احدى ابنتيه وكان من قبل قد فجع باخيه الذي مات بالايدز.

بعض المرضى عاش مرحلة انكسار طويلة، ومثل هذا الشعور يغذي انعدام الثقة بالسلطات الصحية والتجربة التي عاشوها في سنوات الاحتجاز ولم يكن بعيداً ان تتحول النقمة على السلطات الصحية والدولة إلى نقمة على المجتمع ايضاً، وما يرافق ذلك من عواقب غير حميدة، ولولا طبيعة العوائل التي جاء منها هؤلاء المصابون والمناخ الثقافي والديني والعادات والتقاليد والقيم الاخلاقية التي انشأتهم، لكان لهم في نشر المرض في المجتمع كلام آخر لاتحده القوانين القاسية ولا التعليمات والتواقيع على المحظورات، بسبب حرارة المعاناة التي عاشوها والتمييز الصارخ الذي كانوا يواجهونه يومياً.

* اسرار اخفاها النظام السابق عن الايدز

احد المرضى وصل به المرض إلى درجة متقدمة وجد راقداً في احد المستشفيات العامة التي لم يكن يسمح له بدخولها حسب القوانين السارية، ولكنه اخفى اصابته ليتسنى له الحصول على العلاج في ذلك المستشفى، ولم يعرف الاطباء اصابته بالايدز الا بعد حين وبعد اجراء العديد من الفحوصات، وبذلك كان الملاك الطبي كله عرضة للخطر وخاصة المرضين وعاملي المختبر الذي اجروا الفحوصات عليه، فضلاً عن عمال الخدمة الذين يتعاملون مع مخلفات هذه الفحوصات من حقن وانابيب اختبار ومع عدم وجود نظام مأمون للتعامل مع هذه المخلفات التي نرى الاطفال يحومون حولها، وخاصة الحقن الملوثة.

وليست لدينا اية صورة بشأن الوضع في العراق بعد سقوط النظام، فالسلطات الصحية لا تملك اية معلومات دقيقة او احصاءات او بيانات تعدها مراكز متخصصة تراقب تطور حالة البلد، ومدى انتشار المرض فيه وعدد الاصابات الحقيقي، وماهية الاجراءات المتخذة في مواجهة او امكافحة هذا الوباء او ما اسميناه مرض الدمار الشامل الذي فتك ويفتك بالعديد من البلدان التي اساءت التعامل معه، ومع ذلك فان لدينا بعض التصورات التي نود ان تأخذها السلطات الصحية العراقية مأخذ الجد وتدرسها بطريقة علمية للتحقق من مدى تأثيرها على واقع الحال العراقي، فالحدود العراقية التي فتحت ابوابها على مصاريعها لمن هب ودب من دول الجوار وبالأخص ايران التي ادخلت إلى العراق ملايين الوافدين خلال السنتين اللتين اعقبتا سقوط النظام (من الرجال والنساء) ومنهم عدد لا نعلمه من المصابين بهذا المرض - فليس ثمة اجراءات صحية لفحص هؤلاء - ونحن نعلم ان نسبة اصابات في ايران اعلى منها في العراق كما اسلفنا، وان سبب ذلك في الاغلب (الحقن الوريدي بالحقن الملوثة) في عملية تعاطي المخدرات، التي نشرها ايضاً هؤلاء الوافدون في مناطق عديدة من العراق، وعلينا ان نعترف ان اغلبية العراقيين يشكون (نقصاً معرفياً) او جهلاً واسعاً بالامراض الجنسية، وبالايدز على وجه الخصوص، ولم يتلقوا النوعية المناسبة والتثقيف اللازم لممارسة الجنس الآن واستخدام الواقي، كما ان وجود القوات المتعددة الجنسيات على الارض العراقية، واحتكاك الضباط والجنود الاجانب بالمومسات العراقيات، وبعدد من العاملات في معسكراتهم وقواعدهم واماكن وجودهم، وكذلك المجندات الاجنبيات واحتكاكهن بالعاملين العراقيين القريبين منهن، يحمل في طياته خطر نقل المرض إلى المجتمع العراقي.

نحن نعترف انها مجرد تكهنات، ولكن الاحتمالات القائمة في ثناياها تبرر الاشارة اليها وضرورة تحري السلطات الصحية المختصة لتثبيت اليقين والوقائع المادية بشأنها.

معلومات علمية عن الايدز

❖الايدز مختصر لـ متلازمة العوز، او مرض نقص المناعة المكتسبة، ويسمى فايروس العوز المناعي ويرمز له بـ (HIV)يصيب الايدز الجهاز المناعي للانسان ليضعف قدرته على الدفاع ضد الامراض.

❖يعمل فايروس (HIV)على السطو على المادة الجينية للخلية ويخدعها ويقنعها بانتاج اكبر قدر من نسخه قبل ان يقتلها في النهاية.

❖لا يوجد حتى الآن أي علاج لاجتثاث الفايروس بشكل كامل، واي علاج يمكن تقديمه لا بد له ان يقتل الخلية قبل ان يقتل الفايروس المدمج بجينات الخلية.

❖وينتقل المرض من خلال:

١-الاتصال الجنسي بشخص مصاب.

٢-التماس مع الدم الملوث.

٣-من الام المصابة إلى الطفل بوسائل عديدة.

❖العلاج:

لا توجد نهاية توصل إلى الشفاء التام من الايدز حتى الان ولكن هناك طريقتان لتحجيمه:

١-استعمال الادوية الخاصة بفايروس الايدز:

٢-استعمال الادوية الخاصة بالامراض والاورام الانتهازية "الامراض والاورام التي تنتهز الفرصة او حالة الضعف التي يعيشها الجهاز المناعي للظهور وفرض الوجود".

❖الوقاية:

اللقاح ضد الايدز في مراحل تطوره. افضل طرق الوقاية تستند إلى معرفة طرق انتشار المرض وانتقاله "وتلك هي مهمة الاعلام في التوضيح والتوعية وتكرار التوضيح والنوعية بمختلف السبل".

ردود

اياد عطية الخالدي

يصل إلى (المدى) العديد من الردود من وزارات ودوائر الدولة بشأن ما ينشر فيها من قضايا وآراء، وتقوم صحيفتنا بنشرها.

نعتقد ان هذه المهمة تمثل حالة ايجابية في التواصل بين الصحافة والجهات ذات العلاقة بهذه القضايا وصولاً إلى الغاية التي ينشدها الطرفان، وهي الارتقاء بعملها إلى افضل مستوى ممكن ومعالجة ما يمكن معالجته من ضعف او أخطاء غير انني اتوقف مدهوشاً من بعض الردود التي تصل من وزارات ودوائر الدولة التي تثير احياناً الشفقة على من كتبها ففي العدد ٣٩٨ من (المدى) الصادر يوم الاحد ٢٩ ايار الماضي، نشرنا رداً من المكتب الاعلامي لوزارة التربية بشأن موضوع كتبته ونشر في وقت سابق بعنوان "هل اكملت وزارة التربية استعداداتها للامتحانات؟" وقد تناولت فيه قضية استعداد وزارة التربية للامتحانات العامة كما هو واضح من العنوان، وقرار الوزارة بالسماح للطلبة الذين لم يحصلوا على درجات التأهل للامتحان النهائي بالمشاركة فيه كقرار انساني شمل طلبة المرحلتين المتوسطة والاعدادية دون طلبة المرحلة الابتدائية، ولهذا تساءلت عن سبب عدم شمول طلاب هذه المرحلة الاكثر إلى الرعاية الانسانية.وعلى الرغم من اني قرأت الرد اكثر من مرة محاولاً انتزاع اية فكرة او دلالة او معنى من بين سطوره المتلكئة، الا انني لم اجد شيئاً، لم استطع ان التمس ادنى فكرة او خيط تدل او يدل على امر معين، وانتهت قراءاتي للرد إلى سؤال عن معنى هذا الرد وعن ماذا يدور، ولماذا كلف السادة في مكتب الوزير انفسهم عناء الرد، من دون ان يفهموا الموضوع الاصلي؟

لقد قرأت كلمات بلا معنى توحي بان كاتبها اما ان يكون غير مطلع مطلقاً على الموضوع او انه موظف غير معني بالعمل الاعلامي او التربوي، وتلك لعمري قضية اخرى لها حديث يطول.

بعض الردود تثير الحنق. وفي العدد نفسه قرأت ثلاثة ردود من امانة بغداد مرة واحدة، يتضمن احدها تحذيراً من العواقب الوخيمة لاثارة مواضيع تخص اداء الامانة، من نوع القضايا التي طرحها الزملاء في صحيفتنا، وكتب بلهجة توبيخية، تحدد للصحافة نوع القضايا التي يسمح بتناولها او التي لا يسمح بتناولها، وهذا النوع من الاملاءات والتعليمات والتحذيرات لامكان لها في الاقل في صحيفتنا. من هنا اود ان اهمس باذن كاتبها بان الزمن الذي تتلقى فيه الصحف التعليمات من الحكومة او غيرها قد ولى إلى غير رجعة.وعلى من لا يستطيع ان يستوعب هذه الحقيقة ان يتكيف معها، وانا على يقين بانه سيدرك اخيراً إنها لمصلحته كما هي لمصلحة الجميع. مرنوا انفسكم على استنشاق نسائم الحرية، ولا تحاولوا حرمان غيركم منها!